العدد (4063) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (15) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

نوّاب كرد: ثمرة مفاوضات سرّية رعتها الولايات المتّحدة

انفراجة في أزمة بغداد وأربيل: احترام قرار القضاء ثمَّ مفاوضات

□ بغداد / محمد صباح

بعد أسبوع من حكم القضاء بعدم وجود نص دستوري يسمح بالانفصال عن العراق، أعلنت حكومة إقليم كردستان ترحيبها والتزامها بالقرار، معربة عن أملها أن يشكل هذا القرار أساساً لإجراء حوار مع الحكومة الاتحادية.
واعتبرت كتل كردستانية الموقف الجديد لحكومة الإقليم بأنه بمثابة "إلغاء للاستفتاء" الذي تطلب بغداد من أربيل إعلان إلغائه رسمياً كشرط للانخراط بأي حوار ثنائي.
ولم تستبعد الاوساط الكردية أن يكون موقف حكومة الإقليم كجزء من خارطة طريق أفضلت إليها حوارات خلفية أجرتها بغداد وأربيل برعاية أمريكية.
وكشفت (المدى)، الشهر الماضي، عن وجود ضغوط تمارسها كل من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا على كل من بغداد وأربيل لإنهاء الأزمة الحالية والتوصل الى تفاهمات مشتركة لجميع الملفات العالقة.
وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا في الـ٦ من الشهر الحالي تفسيراً للمادة الاولى من الدستور بشأن قضية استفتاء إقليم كردستان، مبينة عدم وجود فقرة قانونية في الدستور العراقي تجيز أو تسمح بالانفصال.
وأعلنت حكومة إقليم كردستان، أمس، ردها على قرار المحكمة الاتحادية العليا.
وقالت في بيان لها "إنه وبطلب من الأمين العام لمجلس الوزراء الاتحادي في ٢٠١٧/١١/٥، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٧/١١/٦ قرارها المرقم (١٢٢/اتحادية ٢٠١٧) حول تفسير المادة الأولى من الدستور العراقي التي تنص على أن (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)".
وأضاف البيان "أنه وتأكيداً لالتزام إقليم كردستان دوماً بالبحث عن حل الخلافات بين السلطات الاتحادية والإقليم بطرق دستورية وقانونية، وانطلاقاً من موقفنا المعروف المتمثل بالترحيب بجميع المبادرات بهذا الاتجاه وفي مقدمتها مبادرة آية الله العظمى علي السيستاني، وبعض الشخصيات العراقية، والدول الصديقة للشعب العراقي حول العودة الى الدستور العراقي لحل الخلافات، ومن هذا المنطلق نحترم تفسير المحكمة الاتحادية العليا للمادة الأولى من الدستور، وفي نفس الوقت نؤكد إيماننا بأن يكون ذلك أساساً للبدء بحوار وطني شامل لحل الخلافات عن طريق تطبيق جميع المواد الدستورية بأكملها بما يضمن حماية الحقوق والسلطات والاختصاصات الواردة في الدستور باعتبارها السبيل الوحيد لضمان وحدة العراق المشار إليه في المادة الأولى من الدستور".
وتعليقاً على موقف حكومة الإقليم، قال النائب زانا سعيد، عضو كتلة الجماعة الإسلامية، إن "ترحيب حكومة إقليم كردستان بقرار المحكمة الاتحادية يُعدّ إلغاء للاستفتاء"، معتبراً أن "القبول بإجراءات المحكمة يعني أنّ هناك تغييراً في المواقف".
وأضاف النائب الكردي إن "ترك حسم قضية الاستفتاء الى المحكمة الاتحادية هو إجراء دستوري وقانوني ويساعد على حلحلة كل المشاكل والخلافات بين الإقليم والحكومة الاتحادية".
وحثّ عضو كتلة الجماعة الإسلامية الكردستانية الحكومة الاتحادية على الترحيب ببيان حكومة الإقليم والقبول به "كبادرة حسن نيّة لفتح صفحة جديدة تساهم في حل الخلاف".
ويتوقع النائب زانا سعيد "وجود مفاوضات بين الإقليم والحكومة الاتحادية انتهت بالاتفاق على أن ترحب حكومة كردستان بقرارات المحكمة الاتحادية، التي ستصدر قراراً في العشرين من الشهر الجاري بإلغاء الاستفتاء كمخرج للازمة بين الطرفين".
وكشف عضو الكتلة الكردستانية عن "وجود تدخل أمريكي بين الطرفين لترطيب العلاقات وإعادتها تحت سقف الدستور ووحدة العراق"، مشيراً الى أن "الجانب الأمريكي هو من أوقف القوات الاتحادية في إعادة السيطرة على فيشخابور وقضاء الشيخان".
ويرى النائب زانا سعيد ان "المسعى الأمريكي يهدف إلى حلّ المشكلة بين الطرفين بعيدا عن التصادم العسكري وإراقة الدماء"، مؤكدا ان "الأمريكان، ومن خلال مواقفهم الصريحة، يريدون إقليم كردستان قوياً لكن ضمن عراق موحد".
وتنتظر الحكومة الاتحادية أن تبتّ المحكمة الاتحادية بأربع دعاوى تتعلق بدستورية الاستفتاء، الذي أجراه إقليم كردستان في أيلول الماضي، اثنتان منها قدمهما مجلس الوزراء.
ويبدو اللجوء الى القضاء مخرجاً مقبولاً لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم للخروج من العقدة التي تعرقل البدء بمفاوضات شاملة لمناقشة الملفات العالقة بين بغداد وأربيل.
وتستعدّ المحكمة الاتحادية العليا في العشرين من الشهر الجاري للنظر بـ٤ دعاوى رفعت ضد الاستفتاء الذي أجراه إقليم كردستان في أيلول الماضي. وأكدت إشعار ممثلية إقليم كردستان ببغداد لمرتين وبانتظار إعادة التبليغ للبتّ بدستورية الاستفتاء من عدمها.
وبشأن توقيت بدء المفاوضات بين بغداد وأربيل، يقول النائب زانا سعيد إنّ "الحكومة الاتحادية تنتظر من حكومة إقليم كردستان توحيد صفوفها والاتفاق على تسمية وفد تفاوضي يمثل فيه كل الأحزاب الكردية"، لافتاً الى أنّ المفاوضات بين القوى الكردستانية على تسمية الوفد مازالت جارية.
على الصعيد ذاته، تنفي كتلة التغيير وجود توقيتات محددة لزيارة وفد إقليم كردستان إلى بغداد، مؤكدة ان شرط إلغاء الاستفتاء، الذي تعلنه بغداد، بات موكولا إلى المحكمة الاتحادية.
ويقول النائب كاوة محمد مولود، في تصريح لـ(المدى)، ان "موقف حكومة إقليم كردستان من قرارات المحكمة الاتحادية سيعجّل ببدء حوار مباشر مع الحكومة المركزية"، معتبراً أنّ "ترحيب كردستان بقرارات المحكمة يعتبر إلغاءً للاستفتاء الذي جرى في أيلول الماضي".
وأضاف عضو كتلة التغيير "حكومة إقليم كردستان مطالبة بتشكيل وفد تفاوضي يضم كل الأحزاب الكردية لمناقشة الخلافات مع الحكومة الاتحادية وضمان نجاح هذه المفاوضات".
وتابع النائب كاوة محمد بالقول "بمشاركة كل الأحزاب الكردية في الوفد التفاوضي نستطيع مناقشة الموازنة العامة والمصطلحات التي وردت فيها من ضمنها موازنة إقليم كردستان في المسودة التي أرسلتها الحكومة الى البرلمان".

العبادي خلال لقاء سابق مع وفد كردستاني

العبادي: إجراءاتنا بحقّ الإقليم لصالح مواطنيه

بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء حيدر العبادي أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة الاتحادية في بغداد ضد إقليم كردستان هي في صالح المواطنين الكرد.
جاء ذلك خلال استقباله رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق يان كوبيتش، لبحث إجراءات بسط السلطة الاتحادية في المناطق المتنازع عليها والمطارات، بحسب بيان لمكتب العبادي تلقت (المدى) نسخة منه.
وقال مكتب العبادي إن الأخير "استقبل رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق يان كوبيتش"، مبيناً أن "اللقاء بحث الإجراءات الحكومية لبسط السلطة الاتحادية في المناطق المتنازع عليها والمطارات والمنافذ الحدودية".
وأوضح مكتب رئيس الوزراء أنّ "الاجتماع ناقش أيضا عودة النازحين وما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة لإعادة الاستقرار للمناطق المحررة". وأكد العبادي، بحسب البيان، أن "ثوابت الحكومة الاتحادية في هذا المجال هي في صالح المواطنين الكرد".

القضاء يردُّ للمرّة الثانية طعن محافظ كركوك بقرار إقالته

□ بغداد / المدى

ردّت المحكمة الاتحادية، أمس، الطعن المقدم على قرار إقالة محافظ كركوك السابق، نجم الدين كريم من منصبه. مشيرة الى أن قرار الإقالة كان إدارياً وليس تشريعياً.
وقال المتحدث الرسمي باسم المحكمة أياس الساموك، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "المحكمة الاتحادية العليا عقدت جلستها ونظرت في دعوى نجم الدين كريم ضد رئيس مجلس النواب، إضافة لوظيفته، للطعن بقرار مجلس النواب بإقالته من منصبه كمحافظ لكركوك".
وأضاف الساموك أن "المحكمة ردت الدعوى، وأكدت أن قرار الإقالة كان إدارياً وليس تشريعياً حتى يمكن النظر فيه من المحكمة الاتحادية العليا".
وأكد أياس الساموك أن "المحكمة الاتحادية عقدت جلستها ونظرت في دعوى للطعن بقرار مجلس النواب بالتصويت بالموافقة على مجلس المفوضين في المفوضية العليا لحقوق الإنسان".
ولفت المتحدث باسم المحكمة الاتحادية الى أن "أعضاء مجلس المفوضين الأصليين والاحتياط حضروا بناء على إدخال المحكمة لهم كأشخاص ثالثة في الدعوى خلال جلستي اليوم والسابقة للمحكمة وقدموا أقوالهم ولوائحهم رداً على ادعاء المدعي بأنهم ينتمون إلى أحزاب وغير مستقلين"، مشيراً الى أن "المحكمة ردت الدعوى كون المدعي لم يقدم ما يعزز ادعاءه".
وصوّت مجلس النواب في الـ١٤ من أيلول الماضي، على إقالة محافظ كركوك نجم الدين كريم بناءً على طلب من رئيس مجلس الوزراء، حيدر العبادي.
وردّت محكمة القضاء الإداري، في الـ١٨ من تشرين الاول الماضي، دعوى تقدم بها محافظ كركوك المقال نجم الدين كريم للطعن بقرار إقالته، وعقب رد محكمة القضاء الإداري، صادق رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، على إقالة محافظ كركوك نجم الدين كريم.
كما ردت المحكمة الاتحادية العليا، أمس، دعوى للطعن بتصويت مجلس النواب على مجلس المفوضين بالمفوضية العليا لحقوق الإنسان.

مجلس النوّاب يعدِّل قانون البنك المركزي

□ بغداد / المدى

أنهى مجلس النواب، أمس، قراءة خمسة مشاريع ومقترحات قوانين من بينها "مقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية". وصوت البرلمان على قانوني التعديل الثاني لقانون البنك المركزي واتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين العراق وإيران.
جاء ذلك خلال الجلسة الثلاثين لمجلس النواب، التي عقدت أمس برئاسة عضو هيئة رئاسة المجلس همام حمودي وبحضور ١٧٠ نائبا، بحسب بيان، حصلت (المدى)، على نسخة منه.
وشهدت الجلسة التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتي العراق وإيران، وكذلك التصويت على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون البنك المركزي العراقي الصادر بالامر رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤.
كما أنهى البرلمان القراءة الاولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، وأكمل القراءة الاولى لمقترح قانون التعديل الاول لقانون المختارين رقم ١٣ لسنة ٢٠١١.
وتضمنت الجلسة، الانتهاء من القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل السادس لقانون التنفيذ رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠، والقراءة الاولى لمقترح قانون الهيئة الوطنية لحماية التعايش السلمي المقدم من لجنتي الاوقاف والشؤون الدينية والقانونية.
كما أنهى البرلمان قراءة تقرير ومناقشة مقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية المقدم من لجان الثقافة والإعلام والقانونية والسياحة والآثار.
وقررت هيئة الرئاسة، تأجيل التصويت على مشروع قانون تعديل قانون نقابة المحاسبين والمدققين، كذلك تأجيل التصويت من حيث المبدأ على مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية المقدم من لجان الزراعة والمياه والأهوار والمالية والاقتصاد والاستثمار.

لوّحت الكتل الكردستانية في البرلمان الاتحادي والإقليمي بالانسحاب من العملية السياسية في حال رفضت بغداد إجراء حوار مع أربيل، وكشفت عن عزم برلمان الإقليم تكليف الحكومة الكردستانية بالتحاور مع بغداد.

رفضت خفض موازنة الإقليم وحذّرت من تداعيات اجتماعيّة

الكتل الكردستانيّة: الحوار أو الانسحاب من العمليّة السياسيّة

□ بغداد / المدى

وقالت رئاسة برلمان إقليم كردستان، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "اجتماعا برئاسة نائب رئيس برلمان إقليم كردستان جعفر إبراهيم عقد بمشاركة رؤساء الكتل السياسية الكردستانية في البرلمانين الكردستاني والعراقي لبحث العلاقات بين الإقليم والحكومة الاتحادية".
وشدد المجتمعون، بحسب البيان، على "ضرورة إجراء الحوار بين بغداد وأربيل لحل المشاكل ووحدة الصف الكردستاني ودعم ممثلي الكرد في البرلمان العراقي"، مشيرين إلى ان "برلمان كردستان سيكلف حكومة الإقليم بإجراء الحوار حول الحقوق الدستورية والاتحادية لإقليم كردستان".
ودعا المجتمعون الحكومة الاتحادية إلى "تشكيل لجنة للتحقيق في الجرائم التي نفذت بحق المناطق المتنازعة والعمل على إعادة وتعويض النازحين".
وقال المجتمعون "في حال عدم استعداد الحكومة الاتحادية لإجراء الحوار سيكون انسحاب الكرد من العملية السياسية خيارا مفتوحا".
وأكد رؤساء الكتل الكردستانية "دعم برلمان إقليم كردستان للبرلمانين الكرد في بغداد الذين يواجهون القضاء"، داعين إلى أن "تؤدي المحاكم دورها بحيادية".
وعلى الصعيد ذاته، دعت كتلة الجماعة الإسلامية الكردستانية، أمس، الى المباشرة بحوار بين بغداد وأربيل، والمحافظة على نسبة ١٧٪ لإقليم كردستان بمشروع موازنة ٢٠١٨.
وقال عضو الكتلة زانا سعيد، في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان وحضرته (المدى)، "ندعو الى تشريع القوانين المهمة التي نص عليها الدستور والضرورية للدولة الاتحادية التي تضمن الاستقرار وتحفظ الحقوق، وأهمها قانون مجلس الاتحاد وقانون المحكمة الاتحادية وقانون النفط والغاز".
وطالب زانا سعيد حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية بـ"البدء فورا بحوار جدي والاتفاق على القضايا الخلافية بموجب الدستور"، داعيا الى "الحفاظ على حصة إقليم كردستان من مشروع الموازنة العامة الاتحادية ٢٠١٨ وهي نسبة ١٧٪، وإيجاد حل عاجل وعادل لرواتب الموظفين في إقليم كردستان الذين يعانون بسبب المشاكل السياسية بين بغداد والاقليم".
بدوره، اعتبر نائب رئيس كتلة التغيير البرلمانية أمين بكر ان مسودة موازنة ٢٠١٨ "غير منصفة".
وقال أمين بكر، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "مسودة موازنة ٢٠١٨ التي صوت عليها مجلس الوزراء مثلت صدمة لنا، كونها لم تكن منصفة"، لافتاً الى أن "نسبة الإقليم في الموازنة التي حددت بـ ١٢,٦٧ بدلا من النسبة السابقة المتوافق عليها منذ الموازنات السابقة وهي ١٧٪، أمر غير صحيح كون تغييرها من المفترض ان يكون بعد إجراء الإحصاء السكاني وهو الامر الذي لم يحصل".
وأضاف نائب رئيس كتلة التغيير "توجد التزامات مالية كبيرة للإقليم من بينها وجود مليون ونصف المليون نازح من محافظات أخرى إضافة الى رواتب مستحقة بأثر رجعي لموظفي الإقليم، وبالتالي فان هذه النسبة لن تكفي لتسديد رواتب ومستحقات الإقليم لنصف العام وليس لعام كامل".
وحذّر النائب أمين بكر رئيس الوزراء من "فوضى كبيرة وخطيرة لا تحمد عقباها وتخلق مشاكل لا نريد إضافتها للمشاكل الحالية في حال عدم تعديل الموازنة بالشكل الذي يسمح باحتواء الأزمات وإنصاف الشعب الكردستاني".
ودعا عضو كتلة التغيير الى "دفع مستحقات الإقليم المالية كاملة بحيث يستطيع الإقليم دفع الرواتب ومستحقات المتقاعدين وذوي الشهداء والمضي بتوفير الأرضية الخصبة لمعالجة جميع الملفات بين بغداد والإقليم وأن يتم اعتماد آلية للصرف تضمن دفع رواتب موظفي الإقليم المتأخرة من قبل حكومة الإقليم بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية".